

بحار الأنوار

[365] أخاه وكان ذلك في صحة منهما لم يزالوا مقرين بذلك ورث بعضهم بعضا (1). 3 -
ب: أبوالبختري، عن الصادق، عن أبيه عليهما السلام قال: قال: قضي علي عليه السلام في رجل
مات وترك ورثة فأقر أحد الورثة بدين علي أبيه قال: يلزمه في حصته بقدر ما ورث، ولا يكون
ذلك في ماله كله، وإن أقر اثنان من الورثة وكانا عدولا اجيز ذلك على الورثة، وإن لم
يكونا عدولا الزما في حصتهما بقدر ما ورثا، وكذلك إن أقر بعض الورثة بأخ أو أخت إنما
يلزمه في حصته، قال: وقال علي: من أقر ل أخيه فهو شريك في المال ولا يثبت نسبه، فإن أقر
له اثنان فكذلك إلا أن يكونا عدلين فيلحق بنسبه ويضرب في الميراث معهم (2). 4 - ضا: إذا
مات رجل حر وترك أما مملوكة، فإن أمير المؤمنين صلوات الله عليه أمر أن تشتري الام من مال
ابنها وتعتق ويورثها (3). 13 - " (باب) " * " (حكم الدية في الميراث) " * 1 - ع: أبي،
عن محمد العطار، عن الأشعري، عن ابن هاشم، عن عمر بن عثمان، عن بعض أصحابنا، عن الحسين
بن خالد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: دية الجنين إذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل أن
ينشأ فيه الروح مائة دينار فهي لورثته ودية الميت إذا قطع رأسه وشق بطنه فليس هي
لورثته إنما هي له دون الورثة، فقلت: وما الفرق بينهما ؟ فقال: إن الجنين أمر مستقبل
مرجى نفعه، وإن هذا أمر قد مضى وذهب منفعتة، فلما مثل به بعد وفاته صارت دية المثلة له
لا لغيره يحج _____ (1) معاني الاخبار ص 273 (2) قرب
الاسناد ص 25. (3) فقه الرضا: 39. _____